

مقدمت التحول إلى الديمقراطية

أعلن الرئيس السادات بعد ١٥ مايو تمسكه بالاتحاد الاشتراكي كإطار لتحالف قوى الشعب العاملة ، بل كانت أولى الإنجازات التي جرت في أعقاب ١٥ مايو إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب من القاعدة إلى القمة ، وإن كانت هذه الإنتخابات قد وقفت عند اللجنة المركزية ولم يتم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا في أية مرحلة من مراحلها التالية . وجرت الانتخابات طبقاً للنظام الأساسي الذي كان قد صدر عام ١٩٦٨ ليحل محل أول نظام أساسي صدر في عام ١٩٦٢ ، ثم كان برنامج العمل الوطني الذي عرضه الرئيس السادات على المؤتمر القومي كأول وثيقة سياسية تصدر بعد ١٥ مايو وتحاول أن تقدم تصوراً للعالم الطريق نحو المستقبل ، وأن تضع مهام للاتحاد الاشتراكي ، لم توضع - للأسف - موضع التنفيذ ! وربما كان الإنجاز الحقيقي الذي تم هو نص المادة الخامسة من الدستور التي

أنصحت عن طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي جماهيري يقوم على أساس مبدأ الديمقراطية في تنظيماته وتشكيلاته ، وأن يمارس نشاطه بالأسلوب الديمقراطي .

ولم تبدأ أول محاولة جادة لتحديد النتائج المنطقية المترتبة على الفهم الصحيح لطبيعة الاتحاد الاشتراكي إلا في إجتماعات المؤتمر القومي العام في ١٦ فبراير عام ١٩٧٢ فقد قدم المهندس سيد مرعى وقد كان أميناً أول للاتحاد الاشتراكي ورقة ورد فيها لأول مرة الأساس الذي انطلقنا منه إلى قبول تعدد الاتجاهات والآراء ، ثم إلى المنابر فالأحزاب السياسية .

قال الأمين الأول : إنه لما كان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في مصر ، فإنه يصبح مسئولاً كاملة عن تقديم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة بحيث يكون هو الأداء السياسية التي يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن آرائهم) ثم أضاف : « إن الاتحاد الاشتراكي يجب أن يمتحن دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة وينظم الحوار فيما بينها ديمقراطياً وصولاً للاتفاق على خطوط سياسية موحدة يتم التوصل إليها من خلال المناقشة الحرة التي تتم على أساسين مهمين حددهما بأن هناك مصالح ذات وزن قومي يجب أن تكون محل اتفاق ، ومنها العمل على تحرير الأرض المحتلة واستمرار التطوير على الطريق الاشتراكي وتعزيز دعائم الديمقراطية وسيادة القانون ومحاربة البيروقراطية ومحو الأمية والأساس الثاني أن هناك مصالح خاصة لكل قوى اجتماعية وأنه يجب أن تحدد أولويات لهذه المصالح الخاصة بحيث لا تتعارض مع المصالح القومية الموحدة ولا مع هذه المصالح فيما بينها .

وأذكر أنني كتبت مقالا وقتئذ عنوانه « الاتحاد الاشتراكي هل هو حزب للوسط أو تحالف لجميع القوى والاتجاهات الوطنية » (أهرام ٨ / ٤ / ١٩٧٢) ، وعلقت فيه على كلمات الأمين الأول وقلت إنه ليس لي عليها إلا تحفظ واحد بشأن تحديد

المصالح غير المختلف عليها ، فلست واثقاً بما إذا كان استمرار التطور على الطريق الاشتراكي محل اتفاق حول مفهومه ومداه . ذلك أنى كنت أنظر للاتحاد الاشتراكي على أنه تحالف وليس حزباً للوسط ، بمعنى أنه يجب أن يتسع لأفكار اليسار كما يتسع لأفكار اليمين ، وهذا هو ماعناه الأمين الأول وقتها حينما قال إن الاتحاد الاشتراكي عليه أن يحتضن دون عَقْد أو حساسيات أفكار القوى المختلفة .

كذلك فقد تحفظت أيضاً بالنسبة لتحليل البعض لأزمة الاتحاد الاشتراكي التي أصبحت الموضوع الذى يحولنا جميعاً للتحدث فيه ، فقيل إنها أزمة عدم وضوح رؤية أو غياب الأيديولوجية ، فى حين أن الاتحاد الاشتراكي ليس حزباً فلا يمكن أن تربط أعضائه أفكار أيديولوجية واحدة كما أنه لا يمكن أن يتبنى أيديولوجية « الوسط » وإلا لفظ أى آراء أخرى وهدم حرية الرأى والممارسة الديمقراطية الصحيحة وفتح بذلك الباب أمام الآراء الأخرى لكى تحاول أن تجدها متنفساً ، خارج تنظيمات الاتحاد الاشتراكي .

كانت هذه فى نظرى هى البداية التى انتهت إلى تعدد الأحزاب والتي يرجع الفضل الأول فيها إلى الرؤية الصادقة التى قدمها المهندس سيد مرعى لأول مرة على المسرح السياسى . فطالما أن الاتحاد الاشتراكي يستوعب جميع الأفكار دون حساسيات وأنه يتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة - على اختلاف أفكارها ومصالحها -- فإن ذلك كان اعترافاً لأول مرة بأن ليس هناك فكر موحد داخل الاتحاد الاشتراكي وأنه يمكن أن تتعدد الآراء والأفكار داخله . .

ثم كانت الخطوة الثانية حينما قام مجلس الشعب بهدم العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكي كشرط للترشيح فى مجلس الشعب وفى غيره من المنظمات الجماهيرية . وكان قد سبق طرح هذا الرأى داخل اللجنة التى شكلها المهندس سيد مرعى فى ١٩ مارس عام ١٩٧٢ لإعداد مشروع دليل للعمل السياسى ومنهج للتطوير على

هدى النظرة الجديدة للاتحاد الاشتراكي وهو أنه تحالف واسع يحضن جميع الأفكار دون عقد أوحساسيات وبتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة وقد أتيج لى أن أكون عضوا فى هذه اللجنة وفى داخلها انتقدت شرط العضوية للترشيح لمجلس الأمة والمنظمات الجاهمية والذي حول العضوية إلى نوع من الإجبار .
وأذكر أننى كتبت بعدها سلسلة من المقالات حول قضايا الحرية ومنها مقال طالبت فيه بإلغاء العضوية كشرط للترشيح فى المنظمات الجاهمية «أهرام ١٤/٣/٧٤» .

وجاء مجلس الشعب بعدها ، ونظر فى اقتراح بمشروع قانون تقدم به الدكتور محمود القاضى فى ٢٩ يونيو عام ١٩٧٤ بإلغاء شرط العضوية العاملة ، وفى أثناء مناقشته فى اللجنة التشريعية طرح الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي فى أغسطس عام ١٩٧٤ وفيها دعوة صريحة إلى إلغاء شرط العضوية للترشيح وذلك حتى تسترد العضوية طبيعتها الاختيارية .

ولتتابع تسلسل الوقائع التشريعية والسياسية لتتين مدى الإسهام الحقيقى الجاد الذى قام به مجلس الشعب - وقتئذ - فى تطوير العمل السياسى دون عبارات أو شعارات وخطب ، بل بالعمل التشريعى الملموس .

نحن نذكر أن قانون مجلس الأمة الذى صدر فى نوفمبر عام ١٩٦٣ أى قبل إعلان دستور مارس عام ١٩٦٤ قد تطلب فىمن يجوز له الترشيح لعضوية مجلس الأمة ألا تكون أملاكه وأمواله قد وضعت عليها الحراسة ، وألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية وفقاً لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى ، وألا يكون ممن طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية فيما لا يزيد على مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقد جاء مجلس الشعب وألقى هذه الأسباب للمحرمان من حق الترشيح بناء على اقتراح بمشروع قانون بتعديل

قانون مجلس الشعب . (١) وكان هذا هو أول إلغاء للعرل السياسى . وكان معناه أن الطريق قد أصبح مفتوحاً أمام الجميع للترشيح لعضوية مجلس الأمة ، ولكن كان لا يزال شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى قائماً .

ونظراً لما أثبتته التجربة حتى خلال الانتخابات التى جرت بعد ١٥ مايو عام ١٩٧١ - وحيث كانت آثار النظام الشمولى لا تزال عالقة فى أذهان بعضهم ومختلطة بضميرهم - من أن الاتحاد الاشتراكى كان يمكن أن يمنع أى مواطن من ممارسة حقه فى الترشيح إذا لم يمنحه شهادة بإثبات عضويته العاملة فى الوقت المناسب ، فقد قررنا أيضاً فى نفس الاقتراح الذى قدمته جواز الاكتفاء بإثبات صفة العضوية بمقتضى بطاقة العضوية العاملة ، وأضفنا أيضاً أنه لا يجوز إدخال أى تعديل على قيد العضوية العاملة بعد صدور القرار الجمهورى بدعوة الناخبين إلى الانتخاب ، حتى تفوت الفرصة على قيادات الاتحاد الاشتراكى التى قد لا ترضى عن تقدم شخص معين للترشيح ، فتفصله عن عضوية الاتحاد الاشتراكى إذا لم يستجب لتعليماتها .

وقد كانت هذه خطوة هامة ، ولكنها لم تكن كافية ، حتى تقرر إلغاء شرط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى إلغاء كاملاً . ومعنى هذا أنه أصبح ممكناً أن يكون هناك أعضاء فى مجلس الشعب وليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، وقد حدث هذا فعلاً بمجرد إلغاء شرط العضوية ، فقد طلب بعض الأعضاء إعفاهه من عضوية الاتحاد الاشتراكى . وكان مؤدى هذا أنه - منطقيًا - سيكون هناك رأى داخل الاتحاد الاشتراكى ورأى خارجه .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، ذلك أننا حينما قمنا بمراجعة اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، وكنت وقتها رئيساً للجنة التشريعية ، فكرنا فيما يمكن عمله - ولو فى إطار النظام القائم - لإبراز رأى الآخر . وكانت اللائحة الداخلية القديمة التى

(١) وقد صدر بذلك القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ .

قدم الرئيس السادات مشروعها حينما كان رئيساً لمجلس الأمة توجب على اللجان أن تثبت في تقاريرها مجمل الآراء التي أبدت .

وكان هذا الحكم الذي وجد طريقه إلى اللائحة الداخلية للمجلس يفتح الباب أمام الرأي الآخر . ولكننا أردنا أن يكون إبداء الرأي الآخر منظماً . ولم نقل إنه معارضة برغم ما كان يطالب به بعض الأعضاء ، وأذكر منهم الزميلين الدكتور ليلي تكلا ومصطفى كامل مراد من تنظيم المعارضة ، لأن المعارضة المنظمة تعنى - دستورياً - أن تكون هناك أحزاب ولا يمكن أن تكون هناك معارضة دستورية في ظل نظام شمولي . ولكننا فعلنا ما هو متاح لنا دستورياً ، فأضفنا إلى اللائحة الداخلية أنه إذا كان هناك رأى مخالف للرأى الأغلبية في الموضوع المطروح - اختار أصحاب الرأى المخالف إذا كان عددهم لا يقل عن نصف عدد أصحاب الأغلبية مقررًا ليين رأيهم فيه أمام المجلس . فإذا قل عدد المعارضين عن ذلك أثبتت أسماؤهم في التقرير إذا طلبوا ذلك ، على أن يكون لاثنين منهم حق الأولوية في الكلام .

وهذا الاجتهاد لا أعتقد أن له نظيراً في أى نظام دستورى آخر ، خاصة إذا كان يقوم على تنظيم سياسى واحد ، وقد مارسناه عملياً في مرات كثيرة آخرها عند نظر مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية .

ولو تابعنا التطورات السريعة المتلاحقة التي جرت بعد ذلك لتبين لنا أن قبول تعدد الأحزاب كان قد أصبح أمراً محتملاً .

فبرغم أن ورقة أكتوبر التي وافق عليها الشعب في استفتاء عام في ١٥ مايو عام ١٩٧٤ قد استبعدت فكرة تعدد الأحزاب وجاء بها صراحة « أننا نرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب » فإن ورقة أكتوبر نفسها كانت تحمل العناصر التي تقود حتماً إلى تعدد الأحزاب .

وليست هذه العناصر هي مجرد قبول تعدد الآراء داخل الاتحاد الاشتراكي ، فإن

هذا كان يمكن أن يكون تعديلاً على نظام التنظيم السياسي الواحد لا إلغاء له . . وهو تعديل يتفق مع طبيعته كتحالف واسع وليس حزباً ، ولكن أهم هذه العناصر في نظري هو ما أشارت إليه ورقة أكتوبر من أن الثورة قد وصلت إلى مرحلة النظام والاستقرار ، أو الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ، فإن مقتضى هذا استبعاد نظرية الثورة المستمرة ، وبالتالي إسقاط الحججة التي كانت تؤيد قيام تنظيم سياسي واحد لضمان استمرار الثورة .

كذلك فإن ورقة أكتوبر قد طرحت السياسة الجديدة المعروفة بسياسة الانفتاح ، وهو انفتاح فكري وسياسي واقتصادي . وأشارت إلى ظروف العالم المتغيرة وإلى « وجوب الموازنة بين حركة العمل الوطني وهذه الظروف الجديدة التي نعيشها ويعيشها العالم من حولنا » . ولعلنا نذكر ذلك الحوار الطويل الذي جرى في صيف عام ١٩٧٣ وقبل حرب أكتوبر بين قوى الشعب العاملة حول المتغيرات الدولية وأثرها على مسار العمل الوطني . هناك إذن متغيرات في المنطقة من حولنا تتمثل في فوائض الأموال العربية وحاجتها إلى الاستثمار ، وهناك متغيرات عالمية تتمثل في الوفاق الذي جرى بين القوتين العظميين وهناك آثار حرب أكتوبر .

وقد اتخذت في السنوات الأخيرة بعد حرب أكتوبر إجراءات اقتصادية هامة استجابة لهذه المتغيرات ، فصدر قانون استثمار المال العربي والأجنبي ، وأبيح الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية للقطاع الخاص ، وتقررت إعفاءات ضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار ، أي أننا عدنا في الواقع إلى كثير من الممارسات التي رفضناها منذ عام ١٩٦١ ومؤدى هذا أن يحدث نموراً سامياً في بعض القطاعات ، وأن تنشأ مصالح جديدة تحتاج إلى من يعبر عنها . ومع هذا فهو الرأسمالي لا يمكن أن يظل الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ، وأن يستمر واجهة تتخني خلفه مصالح اقتصادية تعارض بطبيعتها مع مصالح قوى

التحالف . فنظرية التحالف كان لها منطق يحكمها هو أنه تحالف بين قوى الشعب العاملة . . تحالف يستبعد من نطاقه الفئات التي لا تنتمي إلى هذه القوى ، إلا إذا اندمجت في هذا المجتمع الجديد ، حينما تضيق المتناقضات بين مصالحها ومصالح القوى الأخرى . فنظرية التحالف كانت مرتبطة بالتطور الاشتراكي ، أى التطور الذى يرمى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ، ونظرية التحالف تقوم على منطق أن قيادة هذا التحالف للعمال والفلاحين عن طريق ضمان نسبة خمسين في المائة لهم من المقاعد السياسية والشعبية .

فإذا وضعنا هذه الاعتبارات جنباً إلى جنب : اعتبارات خاصة بسلبيات التجربة سواء لعدم فهم طبيعتها ، أو لأنها كانت جزءاً من نظام شمولي متكامل ضاعت فيه الحريات ، واعتبارات خاصة بالمتغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية والسياسية ، والتي تمثلت في سلسلة من الإجراءات التي فتحت الطريق أمام قبول تعدد الآراء بإلغاء العزل السياسي ثم بإلغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي ، ثم بالمتغيرات التي أملت سياسة الانفتاح الاقتصادي - لكان من المحتم أن تنتهى فعلاً إلى نظام التعدد .

وقد كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي طرحها الرئيس السادات في شهر أغسطس عام ١٩٧٤ مناسبة لِمناقشة التطوير بل لطرح فكرة الأحزاب ذاتها . وقد دافعت الورقة عن بقاء الاتحاد الاشتراكي وعددت إيجابياته بقولها إن « مجرد وجود الاتحاد الاشتراكي العربى كان تعبيراً عن تمسكنا بوحدة قوى الشعب العامل ، وحرصنا على تطوير مجتمعنا سلمياً وفي إطار الوحدة الوطنية ، ومهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكي فإنه قد طرح على الجماهير قضية التحول الاشتراكي وقضية طريقنا الخاص إليه ، كما أن عدداً لا يستهان به من المواطنين قد تدرّب داخله على طرح القضايا العامة ومناقشتها . وأخيراً فقد أسهم الاتحاد الاشتراكي في شرح

الخطوط الأساسية الوطنية ، وفي إيصال عدد من تطلعات الجماهير إلى القيادة السياسية ، كما ساهم بنجاح في الحشد والإعداد للمعركة وفي أثناء القتال . » . وقد كانت هذه المحاولة للإبقاء على الاتحاد الاشتراكي مع تطويره هي آخر المحاولات التي كان يمكن قبولها ، فقد سئمت الجماهير شعارات التغيير لكثرة ما عرض عليها منها . وقد برزت في ورقة التطوير فكرة المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي كآخر خيط للنجاة بهذا التنظيم الوحيد .

وخلال شهور صيف عام ١٩٧٤ جرت مناقشات واسعة امتدت كما قلنا إلى ما بعد التطوير ، وعقدت في مجلس الشعب جلسات استماع أدارها الزميل محمود أبووفية وبرزت فيها اتجاهات تدعو إلى الأخذ بنظام الأحزاب في حين انبرى عدد كبير من قيادات العمال والفلاحين رافضين هذا الاتجاه ، بل لقد وصل النقاش إلى حد اقتراح تكوين حزبين أو أكثر ، وكأن نظام الحزبين أمر نملك فيه اختياراً وليس نتيجة تطورات تاريخية في البلاد التي عرفته . .

وفي هذه الأثناء كان الرئيس السادات متحفظاً ، ولكنه لا يريد أن يسد الطريق أمام التحول إلى التعدد الديمقراطي . ففي حديث نشرته جريدة الأسبوع العربي في ٩ أكتوبر عام ١٩٧٤ قال الرئيس : « قد تأتي مرحلة مقبلة يكون فيها تعدد الأحزاب أمراً مطلوباً ، ولكني لازلت أؤمن أن أمام التحالف مسؤوليات ومرحلة أخرى عليه أن ينجزها . . لكن أنا لست ضد تعدد الأحزاب في مرحلة مقبلة » .

ومضت فكرة المنابر في طريقها وانعقد المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بعد إعادة انتخابه طبقاً للنظام الأساسي الجديد الذي اقترحه وزقه التطوير ، وانتهى المؤتمر القومي العام في يوليو عام ١٩٧٥ إلى إقرار فكرة المنابر على أساس أن تقرير لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكي أثبتت أن أغلبية الجماهير قد استبعدت فكرة الأحزاب ، كما استبعدت فكرة الحزب الواحد إلا أنها أجمعت

على ضرورة تمكين الاتجاهات المختلفة من التعبير عن رأيها ، ثم أقر المؤتمر ضوابط للممارسة من خلال المنابر ، وهي أنها منابر داخل التحالف لا خارجه ، وأنها ليست منابر فكرية خالصة لأن هناك درجة من الالتزام يجب أن تلتقى حولها كافة المنابر ، وهي الالتزام بمبادئ الثورة الأساسية ، فهي إذن منابر ستقوم على أساس اختلاف الرأي في التطبيق والمسائل لا في الأهداف والفلسفة ، أى أنها منابر لبرامج سياسية ، وهذا التحديد على درجة كبيرة من الأهمية لأننا سوف نتين فيما بعد أن الأحزاب التي سمح بإقامتها تتجمع حول حد متفق عليه من الالتزام بالوحدة الوطنية والتحالف وحماية المكاسب الاشتراكية والسلام الاجتماعي .

وربما كان من أهم قرارات المؤتمر أن هذه المنابر لا تنشأ بقرار إداري ولا تفتعل افتعالاً ، ولكنها يجب أن تكون ثمرة للممارسة والمواقف السياسية حول القضايا المطروحة ، وأن المؤتمر لا يرى تقييد حركتها الطبيعية بأن تكون منابر متحركة أو ثابتة ، بل إن الممارسة وحدها هي التي ستحدد مسارها . وطالب المؤتمر بتوفير الظروف الموضوعية التي تكفل إمكان تعدد الاتجاهات وتطورها إلى إمكان الوصول إلى المنابر الثابتة .

وقد دافع الرئيس السادات نفسه عن هذا الاتجاه في حديث له نشرته جريدة الجمهورية في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٧٥ حيث قال : « في البداية حيث آراء الناس لا تزال غير محددة حول المسائل المطروحة ، فإن ترك المنابر متحركة هو وسيلة تحديدها والتعرف عليها والالتفاف حولها » ولكن الرئيس لم يستبعد احتمال تطويرها إلى أحزاب سياسية حيث قال : « إن تكونت المنابر بالصورة الطبيعية وبالصيغة التلقائية وبمنطق التطور السياسي المدروس وباقتناع كامل من جماهيرها فما الضير في أن تتشكل في شكل سياسي ما ، أو في صورة أحزاب صريحة وواضحة ، إنني أؤمن بالتطور وبأن تقييد الفكر خيانة للتقدم ، وبأن الناس والناس وحدهم هم أصحاب

الحق في اتخاذ القرار طالما يلتزمون في اتخاذه بالحوار الديمقراطي السليم .
وقد كان من المفروض أن يبادر الاتحاد الاشتراكي ويلتقط الحيط بسرعة ويعمل على توفير الظروف الموضوعية التي تسمح بتنظيم تعدد الاتجاهات وبلورتها . وكان يمكن أن يتم ذلك عند مناقشة خطة التنمية أو عند مناقشة برنامج الحكومة ، وحينما تباطأت حركة الاتحاد الاشتراكي في استيعاب التغيير الجديد ، كانت خطوات مجلس الشعب أكثر سرعة في وقعها . فقد تبلورت الاتجاهات فعلاً حول التشريعات الاقتصادية الجديدة التي وضعت سياسة الانفتاح الاقتصادي موضع التطبيق بين اتجاه يرفضها واتجاه يتعجل الانطلاق فيها واتجاه يقبلها مع وضع الضوابط السليمة لضمان أن تكون في خدمة الاقتصاد القومي .

وقد وجدت بعض قيادات الاتحاد الاشتراكي الأشياء يمنعها من أن تعلن عن برامج المنابر خاصة بها ، وأخذ الزميل محمود أبو وافية زمام المبادرة في ذلك . . وتتابع الإعلان عن إنشاء المنابر ووقفت أمانة الاتحاد الاشتراكي رافضة لهذا الاتجاه وكتب الدكتور رفعت المحجوب مقاله المشهور (أهرام ٣١ أكتوبر عام ١٩٧٥) « كى لا تتساقط علينا المنابر ثم كى لا تسقط تجربة المنابر » . وقد كان على حق في ذلك . . فقد سقطت فكرة المنابر فعلاً وأصبحت موضع تندر بعد أن وصل عدد المنابر التي أعلن عنها إلى أكثر من واحد وثلاثين منبراً . . وبعض هذه المنابر كان يعوزه المقومات الأساسية لأي برنامج سياسى ، وكان مجرد سرد لشعارات عامة . وكان لا يمثل وزناً حقيقياً ، ولكن إغراء الدعاية كان شديداً مما شجع على كثرة هذا التعدد في الإعلان عن المنابر .

وحتى ذلك الحين لم يكن أحد قد كلف خاطره أن يدرس النتائج التي تفرضها التغييرات الجديدة . ماذا إذا تجمعت آراء حول برنامج معين داخل التنظيم السياسى ؟ ما أثر ذلك على علاقة المجلس بالحكومة ؟ وكيف تجرى الممارسة بعد أن ألغينا شرط

عضوية الاتحاد الاشتراكي فلم يعد للتنظيم السياسي دور في توجيه الرأي داخل المجلس ، بل إن إبداء الرأي والحوار قد صاحبتة بعثرة في الآراء وتفرقتها . وقد سنحت الفرصة للتنبيه إلى الحاجة إلى صيغة جديدة في العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة ، حينما قمت برئاسة لجنة الرد على بيان حكومة السيد ممدوح سالم الذي قدمته في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٥ ، فقد تضمن الرد إشارة صريحة إلى أن الممارسة أصبحت تجري بناء على اجتهادات فردية من الأعضاء بعد أن ظللنا سنوات نفهم التعاون بين الحكومة والمجلس على أساس أن مصدرهما واحد وأن نشاطها يدور في تنظيم سياسي يجمعها معاً . وقلنا إن تنوع الاتجاهات بعد إلغاء شرط العضوية يفرض أسلوباً جديداً في علاقة المجلس بالحكومة تحظى معه الحكومة بتأييد الأغلبية التي تتفق معها في برنامجها ، كما يسمح في نفس الوقت ببروز الآراء المخالفة بطريقة منظمة وغير عفوية أو فردية . وبمعنى آخر كان مؤدى هذا الكلام دعوة صريحة إلى إقامة المنابر الثابتة داخل مجلس الشعب ، وأن يصبح بقاء الحكومة مستنداً إلى تأييد الأغلبية التي تتفق معها في برنامجها .

وقد مهدت هذه الوثيقة الهامة إلى خطوة أكثر إيجابية حينما دعا الرئيس السادات إلى تشكيل اللجنة التي عرفت بلجنة مستقبل العمل السياسي والتي تشكلت من بين أعضاء مجلس الشعب وأعضاء اللجنة المركزية وبعض الهيئات النقابية والشخصيات العامة وجرت مناقشاتها في حرية تامة خلال شهرى فبراير ومارس عام ١٩٧٦ .

وقد تبلورت الآراء التي أبديت في اتجاهات أربعة أساسية :

- اتجاه يرى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي كما هو ، وكان أغلب أعضاء هذا الاتجاه من العمال والفلاحين ومن قيادات الاتحاد الاشتراكي القائمة .
- واتجاه يرى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي مع إقامة منابر متحركة ، ومعظم أصحاب هذا الاتجاه كانوا يرون أن يكون ذلك خطوة نحو المنابر الثابتة أو الأحزاب .

- ثم اتجه ثالث يرى البدء في إنشاء أحزاب سياسية - وكان عددهم (١١) من بينهم تسعة من الفئات واثني من أصحاب المنابر (منبر الأحرار الديموقراطي ومنبر الوعي القومي وصاحبه عامل وهو الوحيد) .

- أما الاتجاه الغالب الذي أيد قيام المنابر الثابتة فقد بلغ عدد أصحابه (٤٣) عضواً بينهم (١٢) من العمال والفلاحين و(٢١) من الفئات وعشرة من أصحاب المنابر من بينهم الزميل محمود أبو وافية عن المنبر الديموقراطي الاشتراكي . والسيد مصطفى كامل مراد عن منبر الأحرار الاشتراكيين . والسيد خالد مجي الدين عن المنبر الوطني التقدمي وبين هؤلاء كان (١٨) عضواً يرون قيام الأحزاب في المستقبل بعد فترة تمارس فيها المنابر مسؤولياتها . وقد كان أصحاب المنابر الثلاثة من بين أصحاب هذا الرأي كما كان من بينهم أساتذة الجامعات من أهل الرأي والخبرة وكان هذا هو رأي أيضاً الذي لخصته في ختام حديثي أمام اللجنة بجلسة ٩ فبراير عام ١٩٧٦ بقول « إن علينا أن نعد العدة لكي يكون الانتقال من الشمول إلى التعدد انتقالاً سليماً هادئاً محاطاً بالضمانات . . ومع ذلك فأنا أكرر أننا سنصل إلى الأحزاب وأن الأحزاب هي الصيغة الصحيحة في النهاية للعمل السياسي . فكل نظرية سياسية مرتبطة بواقع معين هو الذي يفرضها » .

وشكلت لجنة برئاسة الدكتور مصطفى خليل لصياغة اقتراحات الاتجاه الغالب وهو اتجاه « المنابر الثابتة » التي يمكن أن تتطور مستقبلاً إلى أحزاب . وقت بوصني مقررًا لهذا التوجه بعرض تقريره على اللجنة العامة في اجتماعها الختامي . ضمنته خلاصة الضوابط التي ارتأيناها لإقامة المنابر الثابتة وفتح السبيل أمامها للتطور إلى أحزاب سياسية في المستقبل .

وقد جرى استخلاص هذه الضوابط من واقع التجربة القصيرة التي بدأتها المنابر التي نشأت بناء على مبادرات فردية . فقد تبين مثلاً أنه بعد استبعاد البرامج التي

تفتقر إلى المقومات الأساسية لبرنامج سياسي ، والتي لا تعدو أن تكون عبارات إنشائية ، فإن جميع البرامج يمكن ردها إلى اتجاهات ثلاثة رئيسية عبر عنها التقرير الذي عرضناه وقتئذ ، باتجاه غالب أو عام واتجاهين على جانبي الاتجاه الغالب . وجاء في التقرير أنه بصرف النظر عن التباين الفكرية لهذه الاتجاهات فإن نقط الالتقاء فيها أكثر من نقط الخلاف . وأن هذه الاتجاهات الثلاثة تعبر عن واقع كشفت عنه الممارسة منذ أن تبنى الاتحاد الاشتراكي ورقة تطويره ، فقد وضحت هذه الاتجاهات عند مناقشة الخطة السنوية وإطار الخطة الخمسية في مجلس الشعب ، وقد بدا ذلك عند مناقشة قضايا محددة مثل قبول الاستثمارات الأجنبية في البنوك ، فقد طالب اتجاه بإطلاقها للقطاع الأجنبي ، في حين طالب اتجاه آخر باستمرار قصرها على القطاع العام الوطني . ورأى الاتجاه الغالب قبول رأس المال الأجنبي في البنوك التي تقوم على الاستثمار دون البنوك التجارية التي تتعامل بالعملة المحلية ، وتطلب أن تكون الغالبية فيها لرأس المال الوطني . ومثال آخر حول تحديد القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية ، فهناك اتجاه طالب بإطلاقها في حين تمسك اتجاه آخر ببقاء القيمة الإيجارية دون تغيير وانتهى الاتجاه الغالب إلى أن يبقى تحديد نسبة القيمة الإيجارية للضريبة على ما هو عليه وهو سبعة أمثال الضريبة على أن يقيد بالضريبة السارية اليوم لا بالضريبة التي حددت في عام ١٩٥٢ .

ولم نكن حتى ذلك الحين قد استخدمنا تعبيرات اليمين واليسار والوسط ، وإن كان من الواضح أن الاتجاهات الثلاثة كانت تمثل : اتجاهاً غالباً ، واتجاهاً إلى يمين الاتجاه الغالب ، واتجاهاً إلى يسار الاتجاه الغالب ، فهي ليست يميناً مطلقاً أو يساراً مطلقاً ، لأن هذه المنابر هي منابر داخل الاتحاد الاشتراكي . ولم يرد استخدام تعبيرات اليمين واليسار والوسط إلا تبسيطاً للأمور ، وذلك في خطاب الرئيس السادات في ختام الاجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب الذي أعلن فيه

عن قيام المنابر الثلاثة التي سميت تنظيمات .
أما الضوابط التي اقترحتها اللجنة ووافق عليها المؤتمر المشترك ، فمنها ما كان متعلقاً
بالأساسيات التي يتعين الالتزام بها وأهمها التمسك بالانتماء المصرى والعربى ، وبالقيم
الدينية والروحية والتراث الحضارى ، وبالوحدة الوطنية وبالنظام الاشتراكى القائم
على تحقيق الكفاية والعدل . ومنها عدم جواز السماح بإقامة منبر على أساس فتوى
أوطبق ، وأن يؤكد برنامج المنبر على تبنى المبادئ الأساسية لثورنى ٢٣ يوليو و ١٥
مايو ، وأن يقدم المنبر برنامجه من عدد لا يقل عن عشرين عضواً من أعضاء اللجنة
المركزية والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى مصحوباً بنظامه الداخلى ونظام العضوية
فيه ، ويعرض ذلك فى اجتماع مشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ، ويتعين
عندئذ أن يقر البرنامج عدد من الأعضاء لا يقل عن العشر . وتقرر السماح للمتممين
إلى المنبر بالتقدم باسم المنبر فى الانتخابات العامة لمجلس الشعب التي كانت ستجرى
وشيكاً .

ونلاحظ منذ الآن أن بعض هذه الضوابط والأساسيات قد ظلت عالقة فى
ذهن المشرع وهو يعد قانون تنظيم الأحزاب السياسية بعدها .
المهم أن المنابر أو التنظيمات الثلاثة كما سميت بعدها قد نشأت كأجنحة داخل
الاتحاد الاشتراكى ، ولم تكن نشأتها مصطنعة بل كانت تمثل واقعاً دلت عليه الممارسة
وحسباً عبر الرئيس أنور السادات فى خطابه الهام فى ١٤ مارس عام ١٩٧٦ الذى
أعلن فيه إلغاء المعاهدة السوفيتية ، كما أعلن فيه ترحيبه بقيام المنابر ، فإن الاتحاد
الاشتراكى هو الوعاء الذى يحتوى المنابر الثلاثة ، وكان المفروض أن يعاد تشكيل
اللجنة المركزية ، وأن تشكل اللجنة التنفيذية العليا لتمثل فيها هذه المنابر .
وقد أسلفت أن تقرير لجنة العمل السياسى كان قد انتهى إلى تطلب أن يقدم
طلب تأسيس المنبر من عشرين عضواً من أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب ،

ولكن الأمر قد انتهى في اجتماع الهيئة البرلمانية في ١٧ مارس عام ١٩٧٦ إلى تخفيف هذا القيد والاكفاء بأن يكون الطلب مقدماً من عشرة أعضاء بعد ما تين الصعوبات التي قد تواجه منبري اليمين واليسار في تجميع هذا العدد في ظل الظروف التي كانت قائمة وقتئذ . وفي المؤتمر المشترك الذي عقد في ٢٩ مارس تمت الموافقة بين تصنيف الأعضاء على التنظيمات الثلاثة وأعلن عن قيامها .

ويحتاج الأمر هنا إلى وقفة قصيرة ولكن صريحة . فالتنظيمات الثلاثة كانت تمثل اتجاهات بدت فعلاً في ممارسات مجلس الشعب ولها جذورها في المجتمع ، ومن هنا فلا يمكن وصفها بأنها مصطنعة ، ولكن تخفيف شروط إقامة هذه التنظيمات تسهياً لقيامها هو الذي أوجد انطباعاً بهذا الاصطناع ، وإني أذكر تلك الجهود التي بذلت وقتئذ لإتاحة الفرصة لبعض الأعضاء لكي ينخرطوا في هذه المنابر تسهياً لقيامها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت هذه المنابر تمثل اتجاهات قائمة فعلاً في المجتمع ، فقد ظل التساؤل قائماً حول ما إذا كان دعاة هذه المنابر من أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب هم الممثلون الحقيقيون لهذه الاتجاهات ، وما مدى ارتباطهم بالقواعد الشعبية في ذلك . وقد كان هذا التحفظ قليل الأهمية وقتئذ طالما أن هذه المنابر قد نشأت كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي ومن بين أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب ، وقد كان المفروض أن تخوض الانتخابات العامة بعدها وفي خلال هذه الانتخابات يمكن أن تصبح الصورة أكثر تحديداً .

وجرت الانتخابات فعلاً وتقدم المرشحون فيها بأسماء التنظيمات الثلاثة وفاز فيها التنظيم الغالب وهو الوسط بأغلبية ساحقة . ولا أعتقد مع ذلك أن هذه الانتخابات - برغم حيدتها ونزاهتها - قد ارتكزت أساساً على برنامج كل تنظيم . وربما كان الانطباع الوحيد الغالب أن تنظيم الوسط هو تنظيم النظام الذي تتسمى إليه الحكومة القائمة والذي خلف الاتحاد الاشتراكي . . فلم تكن فسحة الوقت كافية لكي

تستوعب جماهير الناخبين هذه البرامج وتقارن بينها وتنتهى إلى رأى فيها ، كما لم تكن
الفسحة كافية للتنظيمات ذاتها لكي تشرح برامجها . ومن ثم فقد كان للمفاضلة
الشخصية بين المرشحين أثرها البارز . وإلا فكيف نعلل أن يفوز في نفس الدائرة
مرشح عن تنظيم الوسط وآخر عن تنظيم اليسار . وكيف نعلل أن تنظيم الوسط وهو
تنظيم الغالبية قد تقدم بأكثر من مرشح في الدائرة الواحدة ، يتنافسون للفوز تحت
مظلة نفس البرنامج ، وأن عدداً كبيراً من المرشحين المستقلين قد فازوا في
الانتخابات وبعضهم لم يكن عضواً في الاتحاد الاشتراكي . ولكن يمكن القول بأن
الإعلان عن التقدم باسم تنظيم معين ربما كان سبباً في إحباط فرص الفوز لدى
المرشح . وبعبارة أخرى ربما لم يستفد المرشح من إعلان ترشيحه مثلاً باسم تنظيم
الوسط ولكنه ربما أضرب بإعلان ترشيحه باسم تنظيم اليسار أو اليمين !
وعلى أى حال لا أريد أن أمضى في تحليل نتائج الانتخابات الأخيرة إلا
بالقدر اللازم لإلقاء الضوء على التطور الذي جرى نحو الانتقال إلى إقامة الأحزاب .
وفي رأى أن تجربة التنظيمات السياسية كأجندة داخل الاتحاد الاشتراكي لم تكن قد
نضجت تماماً ، وكانت تحتاج إلى فترة حضانة كافية لكي تنشأ الأحزاب بعدها
نشأتها الطبيعية .

فقبل أن تتم دراسة وضع الصحافة في ظل نظام التعدد ، وقبل أن يتم وضع
ميثاق شرف لآداب العلاقة بين التنظيمات وفق ما دعا إليه الرئيس ، وقبل أن يتم
جلوس ممثلي التنظيمات الثلاثة حول مائدة اللجنة التنفيذية العليا كما كان متوقفاً - كان
دور الاتحاد الاشتراكي كوعاء لهذه التنظيمات قد اضمحل عملاً وسرى بين الناس
تطلع « ملحق » إلى إقامة أحزاب سياسية .

فأينما في ذلك الحين من يتقدم إلى محكمة القضاء الإداري طالباً الحكم بعودة
الوفد تأسيساً على عدم دستورية التنظيم السياسي الواحد ، ورأينا من أعلن فعلاً عن

تأسيس حزب متحدياً بذلك ما كان يقضى به قانون الوحدة الوطنية الذى حظر إقامة
تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي ، واستمعنا إلى حجج كثيرة تبدى تأييداً
لهذا الاتجاه من الناحية الدستورية والقانونية بمقولة إن الدستور لم ينص على أن
الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسى الوحيد أو بمقولة أن الدستور قد كفل حرية
تكوين الجمعيات وأن الحزب لا يعدو أن يكون جمعية سياسية . . وهو خطأ وقعت
فيه اللجنة التشريعية لمجلس الشعب نفسها فى تقريرها عن قانون تنظيم الأحزاب
السياسية .

ويبدو أن الحنين إلى القفز بسرعة إلى الأحزاب السياسية تحت تأثير التغيرات
الجديدة وهو حين اتحدت فيه معظم الاتجاهات ، من اتجاه يرى فى عودة الأحزاب
وسيلة للعودة إلى الحريات الليبرالية بما فيها حرية رأس المال ، والتخلص من
الارتكازيات التى كانت كلمة الاشتراكية تثيرها عنده ، واتجاه يرى أن الاتحاد
الاشتراكي لم يعد تعبيراً صادقاً عن التطور الاشتراكي الصحيح ويرى فى قيام
الأحزاب ما يكفل له الانطلاق نحو مزيد من الدعوة الاشتراكية - يبدو أن هذا
الحنين أياً كان مصدره ، هو الذى كان مشغولاً عن محاولة تلمس مخرج دستوري
يسمح بقيام الأحزاب - ومع ذلك فإن القول بأن الدستور لم ينص على أن الاتحاد
الاشتراكي هو التنظيم السياسى الوحيد ينقضه أى فهم صحيح لفكرة الاتحاد
الاشتراكي كأداة للتحالف ، وينقضه أن الثورة فى ١٩٥٣ لم تقتصر على حل
الأحزاب السياسية القائمة ، بل حظر إنشاء أحزاب سياسية جديدة ثم حصنت
ذلك بنص فى دستور ١٩٥٦ .

أما القول بأن الدستور الحالى قد كفل حرية إنشاء الجمعيات ، فلا يضيف
جديداً لأن مثل هذا النص كان موجوداً فى جميع الدساتير السابقة وكان المقصود به
الجمعيات الاجتماعية والخيرية التى وجد لها قانون ينظمها ويحظر عليها الاشتغال

بالسياسة . بينما صب البعض كل جام غضبه على قانون حماية الوحدة الوطنية وكأنه المسئول عن حظر قيام الأحزاب ، في حين أن النص في هذا القانون على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الواحد وعلى حظر إقامة تنظييات سياسية خارجه إنما جاء تسجيلاً لواقع كان قائماً من قبل .

وهكذا فإنه عند افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلس الشعب بعد الانتخابات الأخيرة ألقى الرئيس السادات خطاباً أعلن فيه أنه قد اتخذ قراراً سياسياً شكلته ما أملتته المعركة الانتخابية وما أبرزه فيها الشعب من إرادة ، ووصفه بأنه قرار سيظل تاريخياً مرتبطاً بهذا المجلس ويوم افتتاح دورته الأولى وهي أن تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة ابتداء من هذا اليوم إلى أحزاب وأن ترتفع يد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة نهائياً عن الأحزاب ليصبح كل حزب حراً تماماً في إدارة نشاطه في حدود القوانين والدستور فلا يبقى للاتحاد الاشتراكي في المرحلة المقبلة إلا ثلاثة أمور : التنظيمات الجماهيرية المساعدة لتنظيم المرأة والشباب من مرحلة الطلائع والمشاركة في ملكية الصحف حتى لا تعود تلك الأجهزة بالغة الأهمية ملكاً لأفراد مع ضمان فرص التعبير للأحزاب الثلاثة وأخيراً لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي وتكون مهمتها الأساسية هي المحافظة على صيغة التحالف . وأنه مهما اختلفت الأحزاب في برامجها فهي ملتزمة بأسس ثلاثة لاخلاف عليها هي الوحدة الوطنية وحمية الحل الاشتراكي والسلام الاجتماعي .

كان هذا هو مجمل خطاب الرئيس الذي استقبل من أعضاء المجلس بعاصفة من التصفيق والترحيب ومع ذلك فإن الرئيس لم يصادر على المجلس حقه الدستوري في أن يتبنى الرأي الذي قد يراه ، فقد أشار إلى أنه وإن كان يرى أن الدستور يتسع لهذا التطور الجذري في البناء السياسي ، فإن هذا أمر لمجلس الشعب بحجه وتأمله وأنه ربما كانت هناك نصوص أخرى لا بد أن يراجعها مجلس الشعب على ضوء هذا القرار .

وكان هذا الخطاب بمثابة إشارة الانطلاق التي كانت تنتظرها التنظيمات التي لم تطلق صبرا على الانتظار حتى يصدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وحتى يتم بحث ما إذا كان السماح بقيام أحزاب سياسية يحتاج إلى تعديل دستوري فأعلنت عن نفسها كأحزاب سياسية وفرضت ذلك عملا .
وهنا تبرز جملة أسئلة هامة :

أكان الأمر يحتاج إلى تعديل دستوري ؟ أكان الأمر يحتاج إلى صدور قانون تنظيم الأحزاب ؟ وهل أطلق هذا القانون حرية تكوين الأحزاب ؟ وماهى الضوابط التي وضعها . . وهل تعددت التنظيم إلى التقييد؟ وهل استوعبت الأحزاب السياسية القائمة القوى الاجتماعية كلها واتجاهاتها المختلفة ؟ وماهو مستقبل « التحالف » في ظل نظام الأحزاب ؟